الاقتصادية الصباح
العدد 1852 - السنة السابعة
الاحد 5 رجب 1435 - الموافق 4 مايو 2014
Sunday 4 May 2014 - No.1852 - 7th Year

الشركة التجارية العقارية تقيم يوما مفتوحا لموظفي شركاتها

قامت الشركة التجارية العقارية بتنظيم يوم مفتوح لموظفيها وموظفي شركاتها التابعة والزميلة في مزرعة نجايب بمنطقة الوفرة ضمن إطار خططها ومسؤوليتها الاجتماعية.

وصرحت عبير محمد البحر - مديرة العلاقات العامة والاتصال في الشركة التجارية العقارية أن الشركة حريصة دائماً على تعزيز أواصر المحبة والتعاون بين موظفيها وخلق بيئة عمل مريحة وفعالة. وقد تخللت فعاليات اليوم المفتوح مسابقات وبرامج ترفيهية ورياضية عديدة للأطفال وذويهم، منها الرسم على الوجوه والشخصيات الكرتونية الممتعة بالإضافة لعرض فيلم سينمائي كرتوني، حيث استمرت الفعاليات والأنشطة من الساعة العاشرة صباحاً وحتى الساعة السابعة مساءً بالإضافة إلى توزيع الهدايا على جميع المتواجدين.

بسبب عزوف بعض المتداولين عن التعامل وإحجامهم عن الشراء

«البورصة» تواصل الخسائر للأسبوع الثاني على التوالي

- نشاط ملحوظ في عمليات المضاربة على الأسهم الصغيرة
- عمليات جني الأرباح التي شهدها السوق خلال الأسبوع الماضي تركزت على الأسهم القيادية والثقيلة في السوق

البورصة تشهد تراجع مؤشرات التداول اليومية

واصل سوق الكويت للأوراق المالية «البورصة» تسجيل الخسائر لمؤشراته الثلاثة للأسبوع الثاني على التوالي، وذلك وسط أداء اتسم بالتذبذب في ظل نشاط عمليات المضاربة على الأسهم الصغيرة، فضلا عن عزوف بعض المتداولين عن التعامل وإحجامهم عن الشراء، مما انعكس على مؤشرات التداول اليومية التي تراجعت بشكل واضح مقارنة مع تداولات الأسبوع قبل الماضي، سواء على مستوى قيمة التداول أو عدد الأسهم المتداولة. وقد جاء أداء السوق وسط تراجع حالة التفاؤل لدى الكثير من المتداولين على وقع تأخر تعديلات قانون هيئة أسواق المال، الأمر الذي دفع بالعديد من الأسهم، سواء القيادية أو الصغيرة، إلى التراجع، مما انعكس سلبا على أداء مؤشرات السوق الثلاثة التي أنهت تعاملات الأسبوع في المنطقة الحمراء.

هذا وقد شهد الأسبوع الماضي قرار هيئة أسواق المال تأجيل موعد النهائي لالتزام الشركات المعنية بتطبيق قواعد الحوكمة لمدة سنة ونصف، حيث قالت الهيئة انه استشعارا بالمعوقات التي قد تعترض بعض الشركات المعنية بتطبيق قواعد الحوكمة، وحرصا منها على التيسير والتسهيل على تلك الشركات، فقد قررت الهيئة تأجيل الموعد النهائي لالتزام الشركات المعنية بالتطبيق من 31 ديسمبر 2014 إلى 30 يونيو 2016، وذلك لكي تقوم الشركات بالوصول إلى التطبيق الكامل لقواعد الحوكمة، وأضافت الهيئة أنها لا تدخر جهدا في اتخاذ كل ما من شأنه تعزيز القطاع المالي المحلي من خلال إصدار القرارات والتعليمات وفق أفضل الممارسات الدولية المعمول بها، وذلك بهدف تنظيم نشاط الأوراق المالية بما يتسم بالعدالة والتنافسية والشفافية.

ولا شك أنه لأمر محمود أن تقرر هيئة أسواق المال تأجيل موعد التزام الشركات بقواعد الحوكمة، واستشعارها بوجود معوقات كثيرة تعترض بعض الشركات لتطبيق هذه القواعد، فقد أيقنت الهيئة أخيرا بأن الكثير من الشركات لن تقدر على الوفاء بهذه القواعد في الموعد المحدد، وهو ما دفعها إلى تأجيل هذا الموعد. والجدير بالذكر أن لا أحد يختلف على أن مبدأ الحوكمة جاء في الأساس ليساهم في تحقيق الشفافية والعدالة وحماية المساهمين والمستثمرين، وأن تطبيق قواعد الحوكمة سينعكس بالإيجاب على المناخ الاقتصادي في الدولة ويساعد على جذب رؤوس الأموال، إلا أن الكثير من الشركات في الوقت الحالي ستواجه صعوبات كثيرة في الإيفاء بالمتطلبات الصعبة التي تطلبها هيئة أسواق المال من الشركات المعنية، الأمر الذي لا شك انه سيضر بمصالح مساهمي تلك الشركات، خاصة بعد العقوبات التي ستقع عليها إذا لم تتمكن من تطبيق هذه القواعد، لذلك فإننا نأمل بأن يسمح للشركات بأن تطبق هذه القواعد بشكل تدريجي.

على صعيد مختلف، أصدرت هيئة أسواق المال خلال الأسبوع الماضي تعليماتها بشأن نسبة التداول المسموح بها للمسيطر على شركة مدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية، وذلك بهدف تنظيم أوضاع المجاميع المسيطرة على الشركات المدرجة في السوق، وتوضيح نسب وآليات التداول المسموح بها لتلك المجاميع. وأوضحت الهيئة أن هذه التعليمات تنطبق فقط على المسيطر الذي سبق له إتمام عملية استحواذ أثناء سريان القانون رقم 7 لسنة 2010، أو المسيطر الذي حصل على نسبة السيطرة قبل صدور القانون، مع التأكيد أن هذه التعليمات لا تندرج في إطار الاستثناءات للعرض الإلزامي التي تضمنتها المادة «74» من القانون المذكور. وعن نسبة الشراء المسموح بها قالت التعليمات: يجوز للمسيطر على شركة مدرجة في بورصة الأوراق المالية زيادة ملكيته في رأس المال بشكل تدريجي سنويا، فنسبة شراء أو بيع 2 في المئة للملكية التي تزيد على 30 في المئة إلى 50 في المئة ونسبة شراء أو بيع 5 في المئة للملكية التي تزيد على 50 في المئة.

وبالعودة إلى اداء سوق الكويت للأوراق المالية في الأسبوع الماضي، فقد واصلت مؤشراته الثلاثة الاجتماع على الإغلاق في المنطقة الحمراء للأسبوع الثاني على التوالي، وذلك في ظل استمرار نشاط عمليات جني الأرباح التي طالت الكثير من الأسهم القيادية والصغيرة، إضافة إلى عمليات المضاربة السريعة التي استهدفت بعض الأسهم وأدت إلى تذبذب مؤشر السوق الرئيسي.

هذا وقد تركزت عمليات جني الأرباح التي شهدها السوق خلال الأسبوع الماضي على الأسهم القيادية والثقيلة في السوق، وهو ما ظهر جليا على المؤشرين الوزني وكويت 15، واللذان كانا الأكثر تراجعا خلال الأسبوع الماضي مقارنة مع المؤشر السعري، لاسيما وان أسعار معظم الأسهم القيادية قد سجلت ارتفاعات واضحة خلال الفترة الماضية نتيجة حالة التفاؤل التي كانت مسيطرة على جزء كبير من المتداولين على وقع المناقشات التي دارت سابقاً حول تعديل بعض مواد قانون هيئة أسواق المال.

من جهة أخرى، شهد السوق خلال الأسبوع الماضي عزوف وإحجام جزء من المتداولين عن التعامل، والذين فضلوا الترقب والانتظار لما ستؤول إليه الأوضاع السياسية والاقتصادية في البلاد، فضلاً عن ترقب بعضهم لنتائج الشركات المدرجة عن الربع الأول من العام المالي الجاري، وسط تخوفات من إيفاق عدد من الشركات عن التداول إذا لم تتمكن من الإفصاح عن بياناتها المالية قبل انتهاء المهلة القانونية المقررة، والتي ستنتهي في منتصف الشهر الجاري.

على صعيد الأداء السنوي لمؤشرات السوق، فمع نهاية الأسبوع الماضي سجل المؤشر السعري تراجعا عن مستوى إغلاقه في نهاية العام المنقضي بنسبة بلغت 1.57 في المئة ، بينما بلغت نسبة نمو المؤشر الوزني منذ بداية العام الجاري 8.82 في المئة ، في حين وصلت نسبة ارتفاع مؤشر كويت 15 إلى 12.58 في المئة ، مقارنة مع مستوى إغلاقه في نهاية 2013.

وأقفل المؤشر السعري مع نهاية الأسبوع عند مستوى 7,430.95 نقطة، مسجلاً خسارة نسبتها 0.23 في المئة عن مستوى إغلاقه في الأسبوع قبل الماضي، فيما سجل المؤشر الوزني انخفاضا نسبته 0.44 في المئة بعد أن أغلق عند مستوى 492.80 نقطة، في حين أقفل مؤشر كويت 15 عند مستوى 1,202.83 نقطة، بتراجع نسبته 0.73 في المئة عن إغلاقه في الأسبوع قبل الماضي. هذا وقد شهد السوق تراجع المتوسط اليومي لقيمة التداول بنسبة بلغت 24.84 في المئة ليصل إلى 20.33 مليون د.ك.، في حين سجل متوسط كمية التداول انخفاضا نسبته 33.93 في المئة ، ليبلغ 168.93 مليون سهم.

مؤشرات القطاعات

سجلت سبعة من قطاعات سوق الكويت للأوراق المالية تراجعا في مؤشراتها خلال الأسبوع الماضي، في حين سجلت مؤشرات القطاعات الباقية ارتفاعاً. هذا وجاء قطاع الاتصالات في مقدمة القطاعات التي سجلت تراجعاً، حيث أقفل مؤشره عند 820.19 نقطة منخفضا بنسبة 2.86 في المئة. تبعه قطاع التكنولوجيا في المركز الثاني مع تراجع مؤشره بنسبة 2.63 في المئة بعد أن أغلق عند 963.86 نقطة، ثم جاء قطاع الصناعية في المرتبة الثالثة، والذي انخفض مؤشره بنسبة 1.11 في المئة ، مقفلا عند 1,150.64 نقطة. أما أقل القطاعات تراجعا فكان قطاع البنوك، والذي أغلق مؤشره عند 1,133.43 نقطة مسجلا خسارة نسبتها 0.23 في المئة.

في المقابل، جاء قطاع السلع الاستهلاكية في مقدمة القطاعات التي سجلت ارتفاعاً، حيث أقفل مؤشره عند 1,305.49 نقطة مسجلا نموا بنسبة 1.97 في المئة. تبعه قطاع النفط والغاز في المركز الثاني، حيث أقفل مؤشره عند 1,219.09 نقطة مرتفعا بنسبة 1.09 في المئة. في حين شغل قطاع التأمين المرتبة الثالثة بعد أن سجل مؤشره نموا نسبته 0.89 في المئة مقفلا عند مستوى 1,140.63 نقطة. أما أقل القطاعات ارتفاعاً خلال الأسبوع الماضي، فكان قطاع المواد الأساسية، والذي أقفل مؤشره عند مستوى 1,192.47 نقطة مرتفعاً بنسبة 0.15 في المئة.

تداولات القطاعات

شغل قطاع الخدمات المالية المركز الأول لجهة حجم التداول خلال الأسبوع الماضي، إذ بلغ عدد الأسهم المتداولة للقطاع 363.62 مليون سهم شكلت 43.05 في المئة من إجمالي تداولات السوق، فيما شغل قطاع العقار المرتبة الثانية، إذ تم تداول نحو 174.05 مليون سهم للقطاع أي ما نسبته 20.61 في المئة من إجمالي تداولات السوق، أما المرتبة الثالثة فكانت من نصيب قطاع الصناعية، والذي بلغت نسبة حجم تداولاته إلى السوق 12.08 في المئة بعد أن وصل إلى 102.01 مليون سهم.

أما لجهة قيمة التداول، فقد شغل قطاع الخدمات المالية المرتبة الأولى، إذ بلغت نسبة قيمة تداولاته إلى السوق 26.55 في المئة بقيمة إجمالية بلغت 26.99 مليون د.ك.، وجاء قطاع البنوك في المرتبة الثانية، حيث بلغت نسبة قيمة تداولاته إلى السوق 23.79 في المئة وبقيمة إجمالية بلغت 24.18 مليون د.ك. أما المرتبة الثالثة فشغلها قطاع الصناعية، إذ بلغت قيمة الأسهم المتداولة للقطاع 17.68 مليون د.ك. شكلت 17.40 في المئة من إجمالي تداولات السوق.

«بيتك» يكرم مديري وبائعي «بهبهاني للسيارات»

الخالد يكرم عبدالله علي

اكد نائب المدير العام للخدمات التجارية في بيت التمويل الكويتي «بيتك» أحمد الخالد، على اهمية التعاون وتعميق العلاقات مع وكلاء السيارات وبناء علاقات استراتيجية على اسس ورؤى سليمة تحقق المنفعة للجانبين وتجسد خبرة وقوة «بيتك» في السوق المحلي، بما يساهم في توفير جميع انواع السيارات وتلبية متطلبات العملاء بخدمات تمويلية تنافسية وميزات فريدة، مشيرا الى ان هذا التوجه الاستراتيجي سيشهد توسعا ونموا في الفترة المقبلة يعزز من دور «بيتك» ومساهماته في مجال تمويل بيع وشراء وتاجير السيارات.

وأضاف الخالد على هامش لقاء نظمه «بيتك» لتكريم مدراء وبائعي شركة بهبهاني للسيارات، وكلاء سيارات فولكس فاجن - أودي - بورش، ان مكانة «بيتك» المرموقة على مستوى السوق المحلي ولعبه دور محرك السوق عبر شبكة من المعارض التي تجمع مختلف انواع السيارات، ودور المروج للمنتجات عبر مشاريعه التسويقية الناجحة، بالاضافة الى تميزه بامتلاك قاعدة عملاء عريضة، وفر ارضية قوية للتعاون بين وكلاء السيارات و«بيتك»، وفي المقابل فان حصول «بيتك» على خصومات وميزات لعملائه من الوكلاء، زاد من تلك العلاقة الاستراتيجية المتبادلة، التي تفرز نتائج ايجابية تصب في مصلحة كل الاطراف، وتضع العميل على راس اولوياتها عن طريق تقديم عروض وخدمات تنافسية له.

من جانبه اشاد عبد الله علي مدير عام فولكس فاجن في الكويت بدور «بيتك» في تعزيز مبيعات السيارات ودفع عجلة الاقتصاد وابتكار البرامج التسويقية المميزة، مشيرا الى ان العلاقة التي تجمع شركته بـ«بيتك» علاقة طويلة تقوم على اساس استراتيجي، مضيفا انه لا يمكن تجاهل دور «بيتك» المحوري في السوق والذي يشكل قيمة لكل وكلاء السيارات.

وقال ان لشركته الفخر بمشاركة «بيتك» وتعزيز العلاقات مع بنك عريق له سمعة طيبة حيث يشكل «بيتك» مصدرا مهما لجذب العميل وتوسيع رقعة انتشار المنتج وتعزيز قيمة العلامة التجارية، مثمنا الجهود المبذولة والتعاون المشترك بين الطرفين والذي اثمر نتائج ملموسة على صعيد المبيعات ونشاط التاجير.

ماكينات كشف التزوير ..سياسة جديدة للبنوك الكويتية

افادت مصادر مصرفية مطلعة ان غالبية البنوك المحلية تتجه حاليا الى شراء ماكينات فرز عملات خاصة بها لاكتشاف العملات المزورة قبل توريد الأوراق النقدية الى بنك الكويت المركزي.

وقالت المصادر ان هذا التوجه يأتي بعد تعرض عدد من البنوك الى غرامات مالية من قبل «المركزي» تراوحت بين 50 و100 ألف دينار وفقا لما أعلنت عنه البنوك المحلية في جمعيتها العمومية وذلك نتيجة اكتشاف أوراق نقدية مزورة في الأموال التي وردتها للبنك المركزي. وأشارت الى ان توجه عدد من البنوك لشراء ماكينات فرز عملة خاصة بها يأتي بعد عدم اتفاقها على مقترح كان قد تقدم به احد البنوك العام الماضي مع زيادة الغرامات المفروضة على البنوك يقضي بقيام كافة البنوك المحلية بشراء ماكينة فرز واحدة تستخدمها جميع وحدات القطاع المصرفي لفرز العملات منوها الى ان البنك المركزي هو الوحيد الذي يمتلك تلك الماكينات حاليا. كما ذكرت المصادر ان هذا التوجه يتزامن كذلك مع الاصدار الجديد للعملة الكويتية وفي ضوء التطورات التكنولوجية في صناعة طباعة أوراق النقد وتحسين العلامات والمواصفات الأمنية والجودة مما يمنح البنوك امكانية مزدوجة في الحد من تداول الأوراق النقدية المزورة.

الكويت تستثمر 100 مليون دولار في وحدة «نانت هيلث»

قامت الهيئة العامة للاستثمار الكويتية باستثمار 100 مليون دولار في وحدة نانت هيلث التابعة لشركة نانت وركس في ولاية كاليفورنيا في مشروع يعتبر الأول من نوعه بهدف تسريع «الخدمات السحابية» التكنولوجية للمعلومات الصحية ومشاركتها مع دول العالم بالاضافة الى ربط المرضى بمعدي خدمات الرعاية الصحية.

ونقل موقع «بيزنس واير» تصريحات عن بدر السعد العضو المنتدب للهيئة العامة للاستثمار بان الهيئة تقوم باستثمارات في شركات رائدة في مجالات عملها وتحظى بتوقعات مستقبلية بان تحقق تأثيرات ايجابية لعدة اجيال قادمة وشركة نانت هيلث ضمن هذه الشركات.

وقال د.شيونج الرئيس التنفيذي لشركة نانت هيلث «سوف يتم استخدام الاستثمار الجديد في الشركة لتسريع الإبداع الذي يساعد المرضى ويسهم في خفض التكاليف منوها الى ان تغيير نظام تشكيل نانت هيلث الإكلينيكي اول نظام من نوعه في الرعاية الصحية مبني على خدمة الشيكات وانظمة الدفاع بارخص التكاليف».

اعلان تذكيري لحضور اجتماع الجمعية العمومية العادية وغير العادية لشركة السور لتسويق الوقود للسنة المالية المنتهية في 2013/12/31

السور SOOR

يتشرف مجلس إدارة شركة السور لتسويق الوقود ش.م.ك بدعوة السادة المساهمين الكرام لحضور اجتماع الجمعية العمومية العادية وغير العادية والمزمع انعقاده في تمام الساعة العاشرة والنصف ، وذلك يوم الخميس الموافق 2014/5/8، بمقر الشركة الكائن في المرقاب - شارع عمر بن الخطاب - برج مدينة الأعمال الكويتية العقارية - الدور 25، وذلك لمناقشة البنود المدرجة في جدول الأعمال التالي:

جدول أعمال الجمعية العامة العادية للسنة المالية المنتهية في 2013/12/31

1. سماع تقرير مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 2013/12/31 والمصادقة عليه.
2. سماع تقرير مراقبي الحسابات عن السنة المالية المنتهية في 2013/12/31 والمصادقة عليه.
3. المصادقة على الميزانية العمومية والبيانات المالية للسنة المالية المنتهية في 2013/12/31.
4. سماع تقرير الجزاءات والمخالفات التي تم توقيعها على الشركة من قبل الجهات الرقابية.
5. الموافقة على توزيع أسهم منحة مجانية بقيمة 9 % من رأس المال المدفوع (9 أسهم لكل 100 سهم) من السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2013 من طريق إصدار 18,354,885 سهماً (فقط ثمانية عشر مليون وثلاثمائة وأربعة وخمسون ألفا وخمسة وثمانون سهما) وتخصص للمساهمين المسجلين في سجلات الشركة بتاريخ يوم العمل السابق ليوم تعديل سجل السهم.
6. الموافقة على التعامل مع الأطراف ذات الصلة.
7. اعتماد مكافأة السادة أعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 2013/12/31 بمبلغ وقدره 60,000 د.ك (فقط ستون ألف دينار كويتي لا غير).
8. تفويض مجلس الإدارة بشراء أو بيع أسهم الشركة بما لايتجاوز 10 % من عدد أسهمها وذلك وفقاً لما تنص عليه المادة رقم (175) من القانون رقم (25) لسنة 2012 ، وتعليمات هيئة أسواق المال بشأن تنظيم شراء الشركات المساهمة لأسهمها (أسهم الخزينة) وكيفية استخدامها والتصرف فيها رقم (ه.أ.م/ق.ت.أ/ت.ش/60/2013).
9. تفويض مجلس الإدارة بإعطاء الكفالات وعقد القروض واستثمار الفوائض لزيادة ربحية الشركة.
10. إخلاء طرف السادة أعضاء مجلس الإدارة وإبراء ذممهم عن كل ما يتعلق بتصرفاتهم عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2013.
11. الموافقة على تعيين أو إعادة تعيين مراقبي حسابات الشركة للسنة المالية 2014 وتحديد أتعابهم.

جدول أعمال الجمعية العامة الغير عادية للسنة المالية المنتهية في 2013/12/31

1. الموافقة على زيادة رأس مال الشركة من 36,708,170.600 د.ك (فقط ستة وثلاثون مليون وسبعمائة وثمانية ألف ومائة وسبعون دينار كويتي و 600 فلس لاغير) إلى 38,543,579.100 د.ك (فقط ثمانية وثلاثون مليون وخمسمائة وثلاثة وأربعون ألفا وخمسمائة وتسعة وسبعون دينار كويتي و 100 فلس لاغير) عن طريق توزيع أسهم منحة مجانية وتخصص للمساهمين المسجلين في سجلات الشركة بتاريخ يوم العمل السابق ليوم تعديل سجل السهم.
2. تعديل المادة رقم (7)من عقد التأسيس والمادة (6) من النظام الأساسي للشركة لتصبح كالتالي:

نص المادتين قبل التعديل:
"حدد رأسمال الشركة مبلغ 36,708,170.600 د.ك (فقط ستة وثلاثون مليون وسبعمائة وثمانية ألف ومائة وسبعون دينار كويتي و600 فلسا لاغير) موزعا على 367,081,706 سهماً (فقط ثلاثمائة وسبعة وستون مليون واحد وثمانون ألف وسبعمائة وستة سهماً) قيمة كل سهم 100 فلس (مائة فلس) وجميع الأسهم نقدية."
نص المادتين بعد التعديل:
"حدد رأسمال الشركة مبلغ 38,543,579.100 د.ك (فقط ثمانية وثلاثون مليون وخمسمائة وثلاثة وأربعون ألفا وخمسمائة وتسعة وسبعون دينار كويتي و 100 فلس لاغير) موزعا على 385,435,791 سهماً (فقط ثلاثمائة وخمسة وثمانون مليون وأربعمائة وخمسة وثلاثون ألف وسبعمائة وواحد وتسعون سهماً) قيمة كل سهم 100 فلس (مائة فلس) وجميع الاسهم نقدية."

لذا يرجى من السادة المساهمين الراغبين بحضور الاجتماع مراجعة الشركة الكويتية للمقاصة - إدارة حفظ الاوراق المالية، شارع الخليج العربي، جانب المستشفى الاميري، برج احمد، الدور الخامس، هاتف/22464585-22464565 خلال ساعات الدوام الرسمي، وذلك لاستلام بطاقات وتوكيلات الحضور.

والله ولي التوفيق .....

مجلس الإدارة